الفصل الثاني

الاتحاد من أجل المتوسط

(النشأة- التكوين- الأهداف)

obeikan.com

obeikan.com

نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط[*] أطلق على فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط اسم الاتحاد من اجل المتوسط حيث ارتبط الاتحاد الأوروبى على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية وفى ظل انعدام سياسة إقليمية تستهدف المنطقة بأكملها.

وبتوصية من القمة الأوروبية وبعد التشاور مع البلدان المتوسطية احتضنت برشلونة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م وأول مؤتمر لوزارة خارجية الدول الأوروبية ونظائرهم لبلدان جنوب وشرق حوض البحر المتوسط وانطلاق مسيرة برشلونة وتمثل أول سياسة فاعلة يعضها الاتحاد الأوروبى للتعاون مع جيرانه فى جنوب شرق حوض البحر المتوسط.

يهدف إعلان برشلونة بتشجيع الشراكة فى المجالات الثلاث:

أ- الحوار السياسى والأمن من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار على أساس احترام الإنسان والديمقراطية.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريبى لمنطقة تجارة حرة من أجل إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التمويل الاقتصادى فى الدول المشاركة.

جـ- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لمجتمع يخلق التفاهم بين الشعوب والثقافات بين المجتمعات الدينية.

أسباب قيام الاتحاد[1]:

تشير العديد من الدراسات الأوروبية إلى وجود عدد من المؤشرات التى تؤكد الرأى القائل بان العولمة ستعزز بناء الأقاليم الكبرى وأهم هذه المؤشرات الثلاثة:

١- المؤشر الأول:

يحمل الطابع الاقتصادى ومنها ما يمكن تسميته بالتبادلات التى تربط بين

(*) الاتحاد من أجل المتوسط/ ناصر مكاوى رسالة زمالة غير منشورة- أكاديمية ناصر .

(١) المرجع السابق.

بلدين ومن خلال مسافات كبيرة والأقطاب التجارية الكبرى بمعنى آخر، أن العلاقات المباشر بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تتطور وهذا مفهوم للكثيرين، ولكنّ هناك تطورا خاصا فى التبادلات بين اليابان ومحيطها الإقليمى وبين الولايات المتحدة الأمريكية ثم بين أوروبا وجيرانها الجنوبيين أو الشرقيين أما وقد أطلقت أوروبا فى عام ٢٠٠٤ السياسة الأوروبية مع جيرانها فهذا يترجم الصعود القوى للمسألة الإقليمية حيث إن لأوروبا إقليمها الخاص والذى يصل إلى بحر قزوين والخليج العربى.

إن الاندماج الإقليمى يبدو وكأنه شكل من تحرير التبادلات والذى يتطابق برؤية عامة من منطق الشركات متعددة الجنسيات فالأقلمة تسهل استقرار المناخات الاقتصادية العامة من خلال انفتاح فى التعامل الحدود السياسية مع الشركات الإقليمية على أن يكون ذلك عبر اتفاقيات للاستثمار ووجود عملة مشتركة.

كذلك يسهل الاندماج الإقليمى أو الأقلمة تنظم السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل ومن خلال تأسيس نظام للنقل الإقليمى أو الاعترافات بالشهادات التى تصدر من بلدان أخرى ولا ننسى الإمكانية الكبرى لتطوير الخدمات فى البلدان الأقل تطورا ونموا وما يدعم سياسات الأقلمة كمشروع للاتحاد من أجل المتوسط وهو أن جغرافية التبادلات تؤكد مفهوم الأقلمة فالتجارة الإقليمية تتطور على حساب العالمية حيث حقق الإقليم الأورو- متوسطى- مثلا اندماج تجاريا لافتا للنظر، ومن خلال الإحصاءات نجد أن الأرقام من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من التجارة الخارجية للبلدان المتوسطية تتم داخل الإقليم.

ب- المؤشر الثانى:

(١) حول صعود الأقلمة وهو مؤشر ذو طابع سياسى بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمى أكثر واقعية بدلا من النظر إليها فقط بوصفها تنظيما يخضع لأقطاب أو قطب عالمى واحد. كما يمكن القول أن

الاتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى.

(٢) وهذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السير باتجاه الأقلمة أو تقنياتها من حيث أن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل وأخيرا ثمة أسباب ديمقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب بسبب بعدها عنهم.

ج- المؤشر الثالث:

وهو ذو طابع جيوبوليتيكى بمعنى أن الأقلمة هى أفضل أداة وربما الأداة الوحيد لمواجهة التفرد الأمريكى بالقرارات الكبرى وهذه الأخيرة ينبغى أن تتم بالحوار مع الأقاليم كبرى (أوروبا وأسيا) أو فى المستقبل مع الإقليم الجديد « الاتحاد من أجل المتوسط» فعلى العرب فى هذه الحالة وخاصة المتوسطين منهم البحث عن شراكة ومؤسسات إقليمية يمكنها أن تدفعهم إلى الأمام وليس إلى الخلف (أفضل مثال النموذج المترهل لجامعة الدول العربية).

المشكلات التى واجهت إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط:

أ- قبول إسرائيل عضوا بالاتحاد:

نجح وزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط فى مؤتمرهم فى مدينة مرسيليا فى التغلب على الصعاب التى واجهها إطلاق الاتحاد فاتفقوا على تسوية متكاملة وهى قبول إسرائيل ومن يدعمها من الدول الأوروبية مقابل مشاركة الجامعة العربية فى كل المؤتمرات والاجتماعات وعلى كل المستويات بما فيها مستوى كبار الموظفين واللجان بشرط أن تحظى إسرائيل بمنصب مساعد أمين عام الاتحاد. وأعلنت إسرائيل معارضتها لمشاركة الجامعة العربية إلا أن الجامعة ليست دولة بل تجمعا يضم دولا ولأنها ليست الدولة العربية العاشرة فى الاتحاد.

ب- جامعة الدول العربية:

(١) نالت جامعة الدول العربية موافقة الاتحاد الأوروبى وكافة الأطراف

الأعضاء فى الاتحاد المتوسطى على المشاركة فى كافة اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط بعد رفع الفيتو الإسرائيلى عن مشاركتها حيث أشير إلى أن المشاركة أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى فى اجتماعات يحضرها الإسرائيليون ليست تطبيعا.

(٢) وأشارت بعض المصادر الدبلوماسية العربية إلى أن الأمين العام للجامعة كان حادّا فى مداخلاته حيث أوضح أن استبعاد الجامعة من الاجتماعات مهما تكن لا تقوم على منطق قبول كما أنه إساءة للجامعة والدول العربية على السواء ورفض موسى مقترحين اثنين:

المقترح الأول: أن ينحصر حضور الجامعة على القمم والاجتماعات الوزارية أو أن يتاح لها الحضور ولكن من غير حق بالكلام. وهدد الأمين العام بأن تقيد مشاركة الجامعة يعنى أن الاتحاد لن يحصل على دولار واحدا من الصناديق العربية المرتبطة بالجامعة مثل صندوق النقل العربى أو صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى أو من التمويل العربى وأيد الوزراء العرب هذا الموقف بالإضافة إلى وزراء خارجية إيطاليا وإسبانيا واليونان ومالطا.

المقترح الثانى: لوزير خارجية إسبانيا بمنح إسرائيل أمين عام مساعد من أجل التوازن السياسى على أن يحظى الفلسطينيون كذلك بمنصب مماثل.

ج- عدد مساعدى الأمناء: اقترح بعض العرب الاتفاق على خمسة أمناء عامين مساعدين على أن يكون منصب الأمين العام لدولة من جنوب المتوسط. وأيدت بعض المصادر الفرنسية والعربية ذلك المرجح أن يكون إما تونسيا أو أردنيا وأبدى الوزير الفرنسى عدم رغبته فى أن يكون الأمين العام أردنيا، بل يفضله تونسيا ،أما الأمناء العامون المساعدون فهم إلى جانب الفلسطينى والإسرائيلى، إيطالى ويونانى ومالطى.

طالبت تركيا بأن يكون لها منصب أمين عام مساعد. ورأت الجزائر أن التسوية يجب أن تقرر من قبل رؤساء الاتحاد لأن إطلاقه تم فى قمة رئاسية فى باريس وقد

قبل هذا الاقتراح ومن الممكن تنفيذه أما عبر اجتماع رئيسى الاتحاد الفرنسى والمصرى أو من خلال وزراء خارجيتهم.

نجحت فرنسا فى انتزاع ما تريده إذ ما تم التوصل إلى اتفاق يقضى بأن تبقى إلى جانب مصر فى رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط لمدة عامين وفى الأول من يناير تنضم جمهورية تشيكيا التى ستترأس الاتحاد الأوروبى إلى الرئاسة الثنائية بحيث تصبح ثلاثية.

حصل الفلسطينيون على بعض مطالبهم إذا تم التذكير بمرجعيات السلام (القرارات الدولية ومؤتمر مدريد وخريطة الطريق) مع الإشارة إلى أهمية المبادرة العربية وتأكيد دعم المجتمع الدولى للوصول إلى تسوية على أساس قيام دولتين لم يتم وصفها بقوميتين مثلما كانت تطالب إسرائيل، بل دولة إسرائيل تنعم بالأمن ودولة فلسطينية قابلة للحياة والسيادة الديمقراطية، كما دعم البيان الختامى المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل كما يرحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا.

مقر الأمانة العامة: اختيرت برشلونة مقر للأمانة العامة بعد أن سحبت تونس ترشيحها وفيما غابت ليبيا كليا عن الاجتماع ومثلت تونس بوزير دولة وهو ما فهم على أنه تعبير عن عدم رضائهم.

قمة باريس ٢٠٠٨ وإطلاق الاتحاد من اجل المتوسط:

اختتمت فى باريس يوم الأحد ١٣ من يوليه ٢٠٠٨ قمة باريس التى ضمت (٤٣) دولة وحضرها قادة نحو (٤٠) دولة تضمن بيانها الختامى:

أ- الطموح الإستراتيجى:

وجد الدول ٤٣ الأعضاء طموح مشترك فى أن تبنى معا مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنسانى واجتماعى وثقافى وأن تسعى إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ب- تمويل الاتحاد:

يمول الاتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة مثل: مساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبى للاستثمار.

سياسة الجوار الأوروبية:

يسعى الاتحاد الأوروبى من خلال هذه السياسة إلى تعزيز وسائل الحكومة السليمة ودعم التنمية والاقتصادية والاجتماعية ويوفر الاتحاد لجيرانه إمكانية عقد شراكات متميزة معهم لا تنحصر فى مجال التعاون وحدة غير أن هذه السياسة لا تهدف إلى توسعة نطاق الاتحاد ولا إلى توفير إمكانية انضمام أعضاء جدد إليه.

- ويعمل الاتحاد الأوروبى من أجل:

أ- توثيق الروابط السياسية.

ب- التكامل الاقتصادى الجزئى.

ج- المساعدة فى تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبى.

د- المساعدة فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين المبادئ الأساسية التى يعمل الاتحاد على إرسائها مبدأ الملكية المشتركة الذى يعنى أن يوافق كل شريك فى سياسة الجوار الأوروبية على الاشتراك فى أولويات الإصلاح المعمول بها فى الاتحاد الأوروبى ومن ثم على استعداد لتبنى هذه الأولويات والالتزام بتنفيذها مع ضرورة مراقبة الإجراءات التى تتخذ فى مجال التنفيذ.

ويرى الاتحاد الأوروبى أن سياسة الجوار الأوروبية توفر أساسا لبناء التزام متبادل بالقيم المشتركة وهى: الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة السليمة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة وفى اعتقاد الاتحاد

الأوروبى أن مستوى الطموح الذى تبلغه هذه العلاقة سوف يعتمد على مدى اتساع نطاق المشاركة الفعالة فى هذه القيم.

وتتناول المفاوضات مجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية الأربعة التالية:

أ- تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

ج- تشجيع التوظيف والترابط الاجتماعى.

د- التعاون فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتشكل سياسة الجوار الأوروبية جزءا من إستراتيجية الاتحاد الأوروبى التى ترمى إلى تعزيز الأمن فى الدول المجاورة.

أن سياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى أن تقدم لجيراننا فى الشرق والجنوب الكثير من المزايا التى كانت فيما سبق مقصورة على أعضاء الاتحاد فقط مثل حصة تجارية فى الأسواق الأوروبية الداخلية والمشاركة فى برامج الاتحاد والتعاون فى مجالات النقل وشبكات الطاقة وأنها تهدف إلى أن توفر لهم شكلا متميزا من أشكال الشركة الآن بغض النظر عن طبيعة علاقتهم المستقبلية مع الاتحاد الأوروبى.

الهيكل التأسيسى:

يضم الاتحاد من أجل المتوسط جميع دول الاتحاد الأوروبى البالغ عددها ٢٧ دولة، منها دول تطل على المتوسط وأخرى تقع شمال القارة الأوروبية، أما الدول المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فهى دول المغرب العربى (المغرب الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) بالإضافة إلى مصر والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية وتركيا وإسرائيل.

تشير الوثيقة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط إلى أن أعضاء الاتحاد الأوروبى أجمعوا على إقرار قمة لرؤساء الدول والحكومات تعقد مرة كل سنتين، على أن تقر القمة الأولى التى تعقد فى ١٣ من يوليو ٢٠٠٨ بباريس إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط رسميا فى بيان ختامى« بالإضافة ربما لقائمة مختصرة بمشاريع المزمع إقامتها» كما نصت الوثيقة. ويتم اعتماد هاتين الوثيقتين بالوفاق. وتسير القمم اللاحقة طبقا للسيناريو نفسه (إعلان سياسى وقائمة بالمشاريع الملموسة) فيما يعقد وزراء الخارجية اجتماعات بين قمتين لتقويم الحصاد والإعداد للقمة التالية.

وفى السياق تم الاتفاق على توزيع المسؤوليات بالتوازن، وعلى تقاسم الرئاسة الدورية بين بلد شمالى وآخر جنوبى، لكن الوثيقة تشير إلى أن الاتحاد الأوروبى وحدة توصل إلى صيغة لحل الخلافات التى قد تنشأ بسبب تداول الرئاسة. وتتمثل الصيغة فى ربطها بالرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبى طبقا للآليات المؤسسة للاتحاد. وهكذا تتسلم فرنسا رئاسة الجانب الأوروبى فى القمة الأولى وتسلمها بدورها لمن يتولى الرئاسة فى القمة التى تليها.

أكدت الوثيقة أنه تم التوصل إلى آلية منسجمة مع معاهدة لشبونة (التى قامت مقام الدستور الأوروبى) يكون التمثيل الخارجى بموجبها من اختصاصات رئيس المجلس الأوروبى (الرئيس الدورى) ورئيس المفوضية فى مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومن اختصاصات الممثل الأعلى (نائب رئيس المفوضية فى مستوى وزراء الخارجية)، وهذا يعنى أن سيناريو تسمية وزير خارجية للاتحاد الأوروبى ليس محل اتفاق الآن وهو- فى كل الأحوال- مازال بعيدا بالنسبة لميقات القمة المقبلة فى باريس.

كما تقرر إنشاء لجنة دائمة مشتركة بهدف تعزيز الإدارة المؤسسية للاتحاد، تكون قادرة على تيسير المهام المنظمة لاجتماعات قادة الدول الأعضاء والوزراء والخبراء، والعمل كآلية فى حالة الأزمات التى قد تنشأ فى المنطقة الأورومتوسطية.

ولعل أهم ما فى الوثيقة أنها كانت واضحة بل قاطعة فى مسألة تمويل المشاريع الإقليمية، إذ أنها رفضت رصد اعتمادات لتلك المشاريع مسبقا وشددت على ضرورة جمع التمويل من مصادر إضافية والاتجاه إلى القطاع الخاص لحثه على المساهمة فى التمويل.

وأشارت الوثيقة بأن الاتحاد الأوروبى رصد ٥٠ مليون يورو للبلدان المتوسطية الشريكة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، وختمت فى هذا المضمار بالتأكيد على أن المانح الأكبر سيتولى التصرف فى الأموال فى حالة تشارك الاتحاد الأوروبى مع مانحين آخرين فى الإنفاق على المشاريع الإقليمية المتوسطية.

أعلن وزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط اختيار مدينة برشلونة الساحلية الاسبانية رسميا لاستضافة مقر الأمانة العامة للاتحاد تقديرا للمدينة الإسبانية التى شهدت مولد مبادرة عملية برشلونة لتتعاون الأورومتوسطى عام ١٩٩٥ والتى كانت الأساس لقيام الاتحاد من أجل المتوسط.

هدف الاتحاد من اجل المتوسط:

إقامة مشروعات تنموية لمصلحة البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة على شواطئه، ويرى كثيرون أن هذا المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التى انطلقت فى ١٩٩٥ وضمت المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبى.

تحقيق ستة مشروعات إقليمية هى:

أ- مكافحة التلوث فى المتوسط حيث قدمت المفوضية الأوروبية فى اذار ٢٠٠٨ ومشاريع عملية تهدف إلى إزالة ٨٠٪ من مصادر التلوث بحلول ٢٠٢٠ ويفترض أن تكلف ملياري يورو على الأقل.

ب- إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين التدفق التجارى بين جانبى البحر الأبيض المتوسط.

ج- تعزيز الدفاع المدنى لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحرارى.

د- وضح خطة للطاقة الشمسية فى المتوسط.

هـ- إقامة جامعة أورومتوسطية (سلوفينيا) تشجع الحراك الأكاديمى.

و- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات المتوسطة والصغيرة (إقامة هيئة لدعم المساعدات الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء).

التحديات التى تواجهه الاتحاد من اجل المتوسط

إن المقصود بالتحديات التى تواجهه الاتحاد من أجل المتوسط هى العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية التى تتفاعل وتؤثر سلبا أو إيجابا على مسار عملية الاتحاد من أجل المتوسط.

العوامل الخارجية المؤثرة على مسار الاتحاد من اجل المتوسط:

صراع الشمال والجنوب:

المقصود بصراع الشمال والجنوب يتمثل إذا فى إطار للعاقات تتفاعل فيه دول الشمال الغنية مع دول الجنوب الفقيرة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية أما فيما يتعلق بإطلاق مصطلح دول الجنوب، فيعود إلى وقوع هذه الدول فى جنوب الكرة الأرضية، وبينما تقع دول الجنوب فى معظمها فى قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فإنَّ دول الشمال تقع أغلبها فى قارة أوروبا وأمريكا الشمالية[1].

وتعتبر الدول العربية ضمن دول الجنوب التى تطالب بتضييق هوة التخلف

(١)مصطفى خشيم- موسوعة علم العلاقات الدولية- مفاهيم مختارة- طرابلس- ١٩٩٦م- ص ١٢١.

عن طريق تقديم دول الشمال للمساعدات الاقتصادية والتقنية اللازمة حيث إن الدول العربية تعتبر أعضاء فى مجموعة السبع والسبعين وبالرغم من أن عملية برشلونة تقوم على أساس مبدأ الندية فى المعاملة إلا أن الدول العربية المتوسطية وغيرها من الدول المتوسطية الأخرى تطالب بمنحها مزايا تفضيلية ومساعدات مالية وتقنية حتى تتمكن من تضييق هوة التخلف إلى أبعد حد ممكن إذا فصراع الجنوب والشمال يوجد أيضا فى إطار عملية برشلونة التى يمكن اعتبارها صورة مصغرة لما يدور على مستوى النظام الدولى حيث إن الشراكة الأوروبية المتوسطية تتكون من دول شمال متقدمة ودول جنوب نامية لها مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية[1].

النظام الاقتصادى العالمى الجديد:

تم الإعلان عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لأول مرة فى انجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة عام ١٩٧٤ بعد نقاش مطول وحوار جدى بين دول الشمال والجنوب كما وافقت الجمعية العامة عام ١٩٧٤ أيضا على الميثاق الاقتصادى لحقوق وواجبات الدول والذى تضمن بالتفصيل الجوانب النظرية والتطبيقية اللازمة لتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد من خلال مجموعة السبع والسبعين، لأمر الذى نتج عنه ما يعرف بصراع الشمال والجنوب[2].

ويهدف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد إلى تصحيح مجموعة الانحرافات التى يتسم بها النظام الاقتصادى الحالى لاسيما ما يتعلق بوجود عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الموارد على أساس أن تضييق هوة التخلف لا يمكن أن يتم فى إطار نظام اقتصادى ظالم يؤكد إعلان الجمعية العامة على أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يجب أن يقوم

(1) CHARLESW- KEGLEY AND EUGENE R- WITTKOPE- POLITICS TRAD AND TRANSFARMATION (NEW YOURKST- MARTINS PRESS 1989)PP 101.

(٢) مصطفى خشيم- قضايا وأزمات دولية معاصرة- (النظرية والتطبيق)- طرابلس- ٢٠٠٢- ص ١٤٥.

على مبادئ مثل: المساواة فى السيادة وعلاقات الاعتماد المتبادل وتحقيق المصلحة المشتركة لكل الدول بغض النظر عن النظم الاقتصادية والسياسية التى تتبناها وبالتالى فإنَّ تحقيق هدف الإعلان ،لأممى يتحق بالآتى[1]:

أ- القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله حيث إن الاستعمار الاستيطانى والتقليدى والتفرقة العنصرية والإمبريالية تعيق الدول والشعوب النامية فى تحقيق عملية التنمية الشاملة.

ب- يتعارض النظام الاقتصادى العالمى الحالى والواقع الدولى المعاصر الذى يجب أن يعكس مصلحة الجماعة الدولية ككل وليس مصالح الدول المتقدمة فقط.

جـ- طالما أن عصرنا الحالى هو تجسيد لمبدأ الاعتماد المتبادل فإن الدول المتقدمة لا يمكنها الاستمرار فى تجاهلها لمصالح الدول النامية وبالتالى فإن التنافس يجب أن يستبدل بعصر التعاون بين الدول جميعا حتى يتم تحقيق المساواة والعدالة فى إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

د- تمكين الأمم المتحدة من التعاون مع المشاكل.الناتجة عن التعاون الاقتصادى الدولى بشكل شامل فى إطار التأكيد على المساواة بين مصالح كل الدول.

بالرغم من أن المبادئ التى تم الإعلان عنها فى إطار النظام لعالمى الجديد تعتبر مبادئ سامية لإرساء علاقات وتعاون دولى عادل إلا أن الدول النامية تفتقر إلى النفوذ والإمكانيات وإن الدول المقدمة لن تتنازل طواعية عن مزايا تملكها إلى الدول النامية وبالتالى يلاحظ أن المطالبة بتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد لم تتعد إلى حد كبير مجرد أمان وخطب يرددها قادة الدول النامية فى المناسبات

(1) THE GENERAL ASSEMBLHY 3201 (S-VL) DECLARATION E ON THESTABLISHMENT OF A NEW INTERNA TINAL ECONOMIC ORDER-

المختلفة وكما سنلاحظ عند الحديث عن العولمة فإن النظام الاقتصادى العالمى قد تشكل بالكيفية التى تريدها دول الشمال حيث إن العلاقات الاقتصادية الدولية تتحدد فى إطار ثلاث منظمات تسيطر عليها الدول المتقدمة وهذه المنظمات هى: صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية[١].

أزمة حرب الخليج الثانية:

تتسم أزمة حرب الخليج الثانية عموما بالتعقيد سواء من حيث نشأتها أو من حيث تطورها ونتائجها[٢] حيث إنها ليست مجرد أزمة تعكس خلافا حدوديا بين دولتين متجاورتين ولكنها تعكس أيضا بعدا اقتصاديا يتمثل من وجهة النظر العراقية فى سوء توزيع الموارد النفطية حيث اعتقد القادة العراقيون خطأ بان تصحيح حالة عدم التوازن فى المنطقة يمكن أن تتم عن طريق الاحتلال والحرب وبعدا إستراتيجيا تجسد فى سوء تقدير قادة العراق لتلاحم الشعب العراقى ومواقف القوة الكبرى من إقدام العراق على احتلال الكويت الذى ترك بدون شك أثارا سلبية على التلاحم العربى نفسه أو بعدا تاريخيا تمثل فى إدارة الولايات المتحدة فى التخلص من عقدة حرب فيتنام[٣] أو تدمير القدرات العربية بحجة تحرير الكويت وإضعاف النظام الإقليمى العربى حتى لا يستطيع مواجهة التحديات الخارجية[٤].

(١) رضا القريشى- حقوق الملكية الفكرية فى منظمة التجارة الدولية وآثارها على الأقطار العربية- شئون عربية- العدد ١٠٣- ٢٠٠٠- ص ٢٠٠.

(٢) أحمد يوسف أحمد- النظام العربى وأزمة الخليج- مجلة العلوم الاجتماعية- ١٩١٩ م العدد ٢٨- ص ١٠.

(٣) عبد العظيم رمضان- الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى- القاهرة- الزهراء للإعلام العربى- ١٩٩٠- ص ٩٣.

(٤) أحمد ثابت- العمل العربى القومى- التبعية السياسية تلغى التراضى والتوافق- مجلة الوحدة- العدد ١٠٠- يناير ١٩٩٣ م ص ٤٤.

النظام العالمى الجديد:

برز النظام العالمى الجديد مع بداية أزمة الخليج الثانية حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضد العراق الذى كان يراهن على تأييد أو حماية سوفياتية ويؤكد بعض الباحثين على أن الولايات المتحدة تمكنت فى إطار هذا النظام من الهيمنة على النظام الدولى وهيئة الأمم المتحدة بشكل لفت انتباه واهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء[1].

إن علاقات الظلم واللامساواة والعدوان كانت ومازالت السمة البارزة للعلاقات الدولية وإن بعضهم يؤكد على حقيقة هذا النظام بحجة أن الولايات المتحدة أصبحت القوة المهيمنة على النظام العالمى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وأن البعض الآخر يؤكد بدوره على حقيقة أن العالم شهد ويشهد تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ملحوظة منذ البداية عقد التسعينات ولكن هذا الرأى يؤكد على أن النظام العالمى الجديد ما زال فى طور التشكيل والبلورة[2].

وإذا كان مؤتمر مالطا لعام ١٩٤٥ قد وضع أسس نظام الثنائية القطبية فإن مؤتمر مالطا عام ١٩٨٩ بين قادة الدولتين العظمتين قد أسهم بدوره فى بروز نظام عالمى جديد تخلى فيه الاتحاد السوفيتى قبل انهياره عن زعامته العالمية كقوة عظمى إلى الولايات المتحدة، وبالتالى أصبحت الأخيرة القطب المهيمن على النظام العالمى الجديد ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن الولايات المتحدة قد لعبت أى دور فى انهيار الاتحاد السوفياتى سابقا وإن كانت قد هللت ورحبت بذلك مثلها مثل بقية الدول الأخرى لكن الإستراتيجية الأمريكية فى إطار النظام

(١) مارسيل سيرل- أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد- ترجمة حسن نافع- القاهرة- مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية- ١٩٩٢م- ص ١٣.

(٢)ياسين العيوطى- أفريقيا فى عالم بعد الحرب الباردة- السياسة الدولية- العدد ١٠٦ أكتوبر- ١٩٩١- ص ٢٧..

العالمى الجديد تعمل على أن تظل روسيا شريكا ضعيفا عن طريق منع أى محاولة لإعادة توحيد جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابقة[١].

كما أن النظام العالمى الجديد يعتبر ضمن أبرز عوامل البيئة الخارجية التى أثرت ومازالت تؤثر على مسار عملية برشلونة سابقا الاتحاد من أجل المتوسط حاليا نظرا لأن الشركة الأوروبية المتوسطية لا تؤدى فقط إلى تعزيز الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط ،ولكنها تعزز الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط.

والأمن فى حوض البحر المتوسط ولكنها أيضا تعزز من مكانة أوروبا العالمية حيث تجعلها من ضمن أبرز أطراف وفواعل النظام العالمى الجديد الذى ما زال بطبيعة الحال فى طور التشكيل والبلورة فتحقيق التكامل الأوروبى/ الأوروبى والأوروبى/ المتوسطى سيؤدى إلى وجود أكبر تكتل اقتصادى عالمى وسيؤدى هذا بطبيعة الحال إلى دعم وتقوية مكانة أوروبا الموجودة فى أى نظام عالمى متعدد الأقطاب وللنظام العالمى الجديد جملة من الخصائص تعكس عموما المصالح الغربية[٢].

العولمة:

خلط البعض بين مفهوم العولمة أو الكوكبة ومفاهيم أخرى مثل العالمية أو الحكومة العالمية والنظام العالمى الجديد وإذا كانت العولمة نفيا للآخر والعمل على نشر القيم الأيديولوجية التى يدين بها الغرب على العالم ككل فإن العالمية تعنى الانفتاح على العالم وثقافته المختلفة[٣].

(١)كامل عمران- نظام عالمى جديد أم نظام العالم الجديد- مجلة الوحدة- العدد ١٠٠- يناير ١٩٩٢- ص ٦٠.- مارس

(٢)إسماعيل قيرة- جامعة الدول العربية فى عالم أحادى الأقطاب- الوضع الراهن والمستقبل- شؤون عربية- العدد

(٣)محمد عابد الجابرى- العولمة والهوية الثقافية- المستقبل العربى- العدد ٢٨٨- فبراير ١٩٩٨- ص ١٧.

أو أنها تعنى التفاعل ما بين الثقافات المختلفة أما فيما يتعلق مفهوم الحكومة العالمية كحل لمشكلة الحروب على أساس أن تشكل حكومة على مستوى العالم ككل كفيل بالقضاء على الحروب بأنواعها، حيث إن الحكومة العالمية فى حالة وجودها يمكنها أن تسيطر على حالة عدم الاستقرار والفوضى نظرا لامتلاكها لسلطات ملزمة وفوق الجميع[١].

ولكن اختلاف مفهوم العولمة بين الدول الغربية لا يعنى أن دول الاتحاد الأوروبى لا تعمل على نشر القيم الإيديولوجية التى تدين بها حيث إن المتمعن فى إعلان برشلونة يلاحظ بجلاء طغيان المبادئ والأسس التى تنادى الدول المتوسطية للتعددية والديمقراطية النيابية ونظام السوق وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الغربى والتنمية المتوازنة والتعددية اللغوية والمجتمع 'لمدنى[٢].

العولمة والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على المسار الاتحاد من أجل المتوسط :

المكانة العالمية لأوروبا :

تفتقر أوروبا عموما إلى قوة سياسية تضاهى قوتها الاقتصادية نظرا لأن المعاهدة روما عام ١٩٥٧ أسست سوقا أوروبية مشتركة هدفها تحقيق التكامل الاقتصادى بالتالى فإن تخطيط سياسة أوروبا الأمنية والخارجية جاء فى إطار منظمة حلف شمال الأطلسى الأمر الذى أضعف مكانتها فى سياسة العالمية ولا يعنى ذلك بالضرورة أن أوروبا افتقرت إلى التعاون السياسى فى النصف الأخير من القرن العشرين ولكن من الواضح أن أسس التعاون السياسى بين الدول الأوروبية نشأت وتطورت خارج إطار السوق الأوروبية المشتركة[٣].

(1) DAVID W- ZIEGLER- WAR PEACE- AND LNTERNA TIONAL POLITTICS (BOSTON::LITTLE- BROWN AND COMPANY- 1984) –PP 133-151..

(٢)الشاذلى العيارى- الوطن العربى وظاهرة العولمة- الوهم والحقيقة- المنتدى- أكتوبر ١٩٩٧- ص ١٤٥.

(٣) عبد المنعم سعيد- الجامعة الأوروبية- تجربة التكامل والوحدة- بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية- ١٩٨٦م – ص ٢٦٦.

الحوار العربى- الأوروبى:

وقوف عملية الحوار فى بداية عقد التسعينيات لفت انتباه الدول العربية- الأوروبية إلى ضرورة وجود آليات جديد تمكن من خلالها استئناف عملية الحوار العربى- الأوروبى وبالتالى يلاحظ أن عملية برشلونة أخذت هذه المسألة فى الاعتبار فالحوار فى إطار عملية برشلونة تطور بشكل ملحوظ من حيث الكم حيث انضمت دول متوسطية أخرى إليه ومن حيث الكيف حيث أصبحت مواضيع الحوار أكثر شمولية وتغطى كافة أوجه التعاون الأوروبى- المتوسطى[1].

التعاون الأوروبى المتوسطى:

لاحظنا أن التعاون الأوروبى المتوسطى قد مر بعدة مراحل انتهت آخرها بقيام شراكة أوروبية متوسطية فعملية برشلونة لم تنبع إذا من فراغ حيث إن الدول الأوروبية قد مهدت لهذه الشراكة عن طريق انخراطها فى عملية حوار مكثفة وتعاون أوروبى- متوسطى منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين.

الاستقرار والأمن المتوسطى:

يرتبط الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط بالاستقرار السياسى والاقتصادى فى الدول المتوسطية وبالتالى فإن تخبط عمليات التنمية وانتشار البطالة والفقر فى الدول المتوسطية خاصة دول المغرب العربى لا يؤدى فقط إلى بروز حالة عدم استقرار فى الدول المتوسطية ولكنه يؤدى أيضا إلى بروز حالة عدم استقرار الأمن فى حوض البحر المتوسط خاصة أن أوروبا تؤكد على خطورة الهجرة غير الشرعية إليها من قبل المهاجرين إلى جانب قضايا أخرى مثل تهريب المخدرات والإرهاب والتطرف الدينى فالقضايا الأمنية فى إطار النظام العالمى الجديد وعصر العولمة أخذت بعدا جديدا يستلزم بطبيعة الحال التنسيق والتعاون

(١)الشاذلى العيارى- إعلان برشلونة وحلول العملة الأوروبية الموحدة- الموقف العربى- شؤون عربية- العدد ١٠٣- سبتمبر ٢٠٠٠م- ص ١٨٦.

بين الدول المعنية[1].

الهجرة والعمالة المغاربية فى أوروبا:

إن مشكلة الهجرة والعملة المغاربية فى أوروبا تعتبر من أكثر الأسباب غير المعلنة التى دفعت الحكومات الأوروبية إلى الانخراط فى شراكة مع الدول المتوسطية ومن أبرز الأدلة على مدى أهمية هذه الإشكاليات بالنسبة لأوروبا ما يتمثل فى ربط الهجرة غير الشرعية وتزايد العمالة المغاربية بقضية الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط لكن إيجاد حل مرضٍ للطرفين لمشكلة الهجرة غير الشرعية والعمالة المغاربية فى أوروب يتطلب وجود مستويات عالية من التنسيق والتعاون الأوروبى المغاربى من ناحية، وإيفاء أوروبا بوعودها بتقديم مساعداتها المالية والفنية والتقنية فى الأوقات المحددة.

الشرق أوسطية:

برز مفهوم الشرق أوسطية فى إطار مؤتمر مدريد للسلام حيث إن الولايات المتحدة وإسرائيل روجتا لفكرة إقامة سوق شرق أوسطية يتم فى إطارها دمج إسرائيل فى النظام الإقليمى العربى حتى يتحقق السلام والاستقرار الذى تنشده كلتا الدولتين ومن أبرز المتحمسين لفكرة السوق شرق أوسطية يتحدث بريز رئيس السوق الشرق أوسطية التى كان من المتوقع أن تلعب فيها إسرائيل دورا قياديا يعتبر هدفا أساسيا للعملية السليمة فى الشرق الأوسط.

الإسلام السياسى:

إن الغرب بشكل عام وفرنسا بشكل يخشيان من انتشار التطرف السياسى على أراضيها لاسيما أن الجالية الإسلامية تشكل ثقلا ملحوظا فى أوروبا فالتطرف الدينى فى بعض دول حوض البحر المتوسط وحد جهود الدول الأوروبية المتوسطية للتعامل مع هذه الإشكاليات وبالتالى يمكن القول بأن الإسلام السياسى كان وما زال يعتبر من أبرز العوامل البيئة المحيطة التى أدت إلى توثيق التعاون الأوروبى المتوسطى

(1) George joffe «southern attitudes an integrated Mediterranean Region in the Euro Mediterranean partnership: political and economics perspectives .op.Cit.pp.17-2.

تشاطر أوروبا فى مخاوفها من الأصوليين الإسلاميين.

الصراع العربى الإسرائيلى:

ولعبت أوروبا دورا بارزا فى إشكاليات الصراع العربى الإسرائيلى حتى قبل أن تصبح هذه الإشكاليات ذات بعد دولى[١] وبالتالى يمكن القول بأن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر من ضمن العوامل البيئية التى ساهمت فى بروز عملية برشلونة فانخراط الدول العربية المتوسطية فى عملية برشلونة كان وما زال الهدف منه تفعيل الدور الأوروبى فى العملية السليمة لاسيما أن أوروبا تملك وسائل الضغط الاقتصادية والسياسية على إسرائيل كما أن نجاح أوروبا فى الوساطة وتحقيق السلام العادل والشامل سيعزز من مكانتها الدولية، وبالتالى فإن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر تحديا لأوروبا فى إطار عملية برشلونة كما أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تحقق لإسرائيل أهدافها الإستراتيجية حيث يمكنها عن طريق الشراكة التغلغل فى العالم العربى وبالتالى ستصبح شريكا لأوروبا فى المجالات المختلفة[٢].

عدم الاستقرار فى الجزائر:

ترجع حالة عدم الاستقرار والصراع الدموى فى الجزائر عموما إلى اعتبارات إيديولوجية حيث أن الصراع أشتد بين الحكومة التى تستمد شرعيتها من الثورة الجزائرية التى أدت إلى حصول الجزائر على استقلالها وبين الجماعات الإسلامية التى استمدت شرعيتها من انتخابات ١٩٩١م، وتسعى الأوضاع السياسية القائمة لصالحها[٣].

مستقبل الاتحاد الأوروبى كقوة دولية فاعلة فى النظام العالمى الجديد

. أن التقدم الهائل الذى أنجزه البناء الأوروبى خلال العقود الثلاثة الأخيرة- بالرغم

(1) Bassam Tibi, Conflict and war in the middle East, and the Superpowers(New York St. Martin,s press 1993) 1967- 1991: Regional Dynamic

(٢) مصطفى عبد الرازق- آليات الاختراق الإسرائيلى للمنطقة العربية- القاهرة- دار الغد العربى ١٩٩٦.

(٣) عبد الحميد مهرى- الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق- المستقبل العربى العدد ٢٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٨.

من العقبات والأزمات التى تعترضه- قد أظهر أن هذه العملية كانت تسير فى طريق معقد ومتناقض، من ناحية نجد الدول تتوحد أكثر فأكثر ومن ناحية أخرى نجدها تحتفظ لنفسها بدور لتحقيق تطور أكبر للاتحاد الأوروبى وبدون شك، فإن التظاهرة الأوروبية قد أدت إلى إقامة مساحة أوروبية من العمل العام تتيح للدول الأعضاء المشاركة فى السيادة حتى يكون لها وزن أكبر فى إطار معولم وفى نفس الوقت إدارة مسائل لا يمكن تناولها سوى على مستوى الدولة القومية وحدها- بعبارة أخرى فإن الاتحاد الأوروبى لا هو دولة ولا هو منظمة دولية، إنه إذا شكل سياسى غير مسبوق، إنه حيز للإدارة يسمح لسياسات جديدة بأن تزدهر وأيضا لأفراد ولمشاريع وللاعبين جدد بان يتمتعوا بحريات جديدة وبفرص جديدة.

الأطر المتتابعة للبناء الأوروبى المعاصر:

العهد الأول للبناء الأوروبى:

أ- نشأ مشروع البناء الأوروبى فى سياق الحرب الباردة، حيث كانت عاملا مساهما فى تقوية التضامن داخل الكتلة الغربية- وفى السبعينات (فترة التعايش السلمى) تمتعت هذه الكتلة الأوروبية بقدر أكبر من الاستقلالية، ومع نهاية النظام العالمى ثنائى القطبية أصبحت هذه القوة الإقليمية وهى (الاتحاد الأوروبى) تواجه تحديا وهو توحيد قارة أوروبية لا تزال متباينة على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

ب- العهد الأول للبناء الأوروبى المعاصر بدأت تحداه الحرب العالمية الثانية وخلال العقد الأول للحرب الباردة، ففى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تشعر فيه بالقلق من القوة التى اكتسبها الاتحاد السوفيتى والتهديد الذى يشكله على أوروبا الغربية اتخذت مبادرات عدة من قبل شخصيات ودول أوروبية لتشجيع التقارب الأوروبى (على سبيل المثال يدعو تشرشل فى خطاب ألقاه فى زيورخ عام ١٩٤٦- دعا فيه على إقامة الولايات المتحدة الأوروبية)[1]. وبدأ

(١) جان ماركو، أى مستقبل لأوروبا، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ع ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤،

انطلاق عملية التوحد الجماعى فى التاسع من مايو ١٩٥٠م مع تصريح روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسى دعا فيه الدول الأوروبية لتكوين اتحاد الفحم والصلب- وذلك من أجل وضع أساس أوروبا الموحدة وفرضت عملية التوحد نفسها بتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية وهما المعاهدتا اللتان أدتا إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

العهد الثانى (استقلالية البناء الأوروبى فى فترة التعايش السلمى):

يمتد العهد الثانى للبناء الأوروبى المعاصر من الستينيات إلى نهاية الثمانينيات وأهم ما يميز هذه المرحلة نجاح طريقة القيادة الجماعية والذى ترجم بإنشاء نظام مؤسس جماعى أتاح الفرصة لأوروبا كى تتخذ قراراتها بطريقة تضامنية أكثر فأكثر، ومن مظاهر هذا النجاح نمو السياسات المشتركة واتساع البناء الأوروبى بانضمام المملكة المتحدة والدانمارك وأيرلندا عام ١٩٧٣م، ثم انضمام اليونان ١٩٨١م ثم إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م وأخيرا أن التقدم فى البناء الأوروبى تم من خلال التعاون بين فرنسا وألمانيا أساسا.

العهد الثالث للبناء الأوروبى المعاصر:

بدأ مع زوال النظام العالمى ثنائى القطبية (بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩م) وإعادة توحيد ألمانيا بمقتضى«معاهدة ٢١٤» عام ١٩٩٠م وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١م، فإن البناء الأوروبى بدلا من أن يتعثر بدأ ينطلق من جديد ويرجع ذلك لسببين رئيسيين أولا أن ألمانيا كانت بحاجة أكثر إلى إطار أوروبى لكى يتم قبول حجمها الجديد، وثانيا أن الجزء الشرقى من القارة الأوروبية كان يتحرر سياسيا واقتصاديا من الشيوعيين وبدت المجموعة الأوروبية كعامل استقرار، له ونتيجة هذا التغير جاءت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢م وتقرر المضى فى إنشاء الاتحاد الأوروبى من خلال ثلاث دعامات (دعامة اندماجية) و (دعامة للسياسة الخارجية والأمن المشترك) (دعامة للأمن الداخلى) ثم أضيف الرغبة فى التوسع منذ قمة كوبنهاجن ١٩٩٣م ليضم الاتحاد

دول شرق أوروبا مما أدى بالاتحاد إلى ضرورة إصلاح مؤسساته وتطويرها لتلائم التوسع منذ النصف الثانى من التسعينيات.

تطور أساليب البناء الجماعى: اندماج وتعاون وعدم تناظر:

اعتمد الاتحاد الأوروبى على أسلوب الوظيفية الجديدة للوصول على توحيد أوروبا بأسلوب واقعى، وأن توحيد أوروبا لا يتحقق إلا من خلال مراحل متدرجة عن طريق إنجازات ملموسة تؤدى إلى أنواع من التضامن على أرض الواقع، وقد شهدت هذه الطريقة الوظيفية الجديدة- التى حلت محل الحلم الفيدرالى إلى إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وتطور مؤسسات البناء الجماعى الأوروبى مثل اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبى ليؤكد قوة البناء والاندماج مما يجعل الاتحاد الأوروبى بناءا فوق قومى. وهكذا انتهجت معاهدة ماستريخت التعايش بين الاندماج والتعاون عن طريق تأسيس الاتحاد الأوروبى على دعامة اندماجية ودعامتين شبه حكومتين ويتجاور هذان الاتجاهان الاندماجى وشبه الحكومى فى مشروع الدستور الأوروبى الذى يحدد مستقبل أوروبا أى الارتباك ما بين الفيدرالية والاحتفاظ بسيادة الدول والذى يعانى منه البناء الأوروبى (فأوروبا التى تمتلك عملة موحدة تمثلها دولها فى محادثات منظمة التجارة العالمية تعتبر فيدرالية) ومن وجهة النظر السياسية فإن أوروبا لا تزال تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة ،وبالتالى فهى تبقى اتحاد دول مستقلة.

الاتحاد الأوروبى كقوة فاعلة كبرى:

القدرات والإمكانيات :[1]

يعتبر الاتحاد الأوروبى هو القوة العالمية الكبرى الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتكون حاليا من (٢٧) دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ودول أخرى للاتحاد الأوروبى وقد حقق من خلال تكوينه الآتى:

(١)عبد المنعم كاطو، القوة الكبرى الفاعلة عدا أمريكا، ندوة مستقبل القوى الكبرى الفاعلة، كلية الدفاع الوطنى، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٥٣.

أ- **قدرة بشرية** ناهزت ٤٩٤ مليون نسمة، وبالتالى فقد تفوق على كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بشريا.

ب- **قدرة اقتصادية كبيرة**: حيث ناهزت الناتج القومى الإجمالى حاجز ١٣.٨ تريليون دولار بمعدل نمو ٢.١٪ سنويا وهو بهذا يتفوق على الناتج القومى الأمريكى (عام ٢٠٠٧م/ ٢٠٠٨م) البالغ حوالى ١٣.٣ تريليون دولار بمعدل هذا الناتج موزع على دول الاتحاد الأوروبى ولا يزيد ناتج أكبر دولة أوروبية عن ٣ تريليون دولار، كما أن توحيد العملة الأوروبية فى (اليورو) أدى إلى ارتفاع قيمته فى مواجهة العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكى[١].

جـ- **قدرة عسكرية ضخمة**: تعتد على صناعات أوروبية فى الأساس إلى جانب بعض الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا المنتجة فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى يتم تزويد العديد من الدول الأوروبية بها فى نطاق (الناتو).

د- **قدرة اجتماعية وثقافية**: متقدمة لها خلفية تاريخية وثقل حضارى أوروبى.

هـ- **القدرة السياسية**: يحتل الاتحاد الأوروبى مقعدين دائمين فى مجلس الأمن (المملكة المتحدة وفرنسا) ويتمتع الاتحاد الأوروبى بنظم ديمقراطية عريقة تساعد على تحقيق الاستقرار والأمن داخل أعضائه.

تمتلك أوروبا ٣٠٪ من الناتج المحلى المجمع للعالم كما يصل نصيبها فى التجارة الدولية إلى النصف تقريبا، وبوجه عام يعزز من القدرات الأوروبية أن لديها موازنة معونة خارجية سنوية يعتد بها تصل إلى نحو ٧٠٠ مليون يورو تتوزع على عدد كبير من بلاد العالم الثالث ويصل نصفها إلى الدول الأشد فقرا والتى ترتبط بها خلال ميثاق لومى[٢].

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨، الأهرام، ص ص ٣٣٥- ٣٣٦.

(٢) محمد السيد سعيد، مستقبل القوى الكبرى الفاعلة ضد أمريكا حتى عام ٢٠٥٠، ندوة مستقبل القوى الكبرى الفاعلة، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١٦٥.

الرؤى المطروحة لمستقبل الاتحاد الاوروبى :

أ- **الرؤية البريطانية (أوروبا الامتداد الاقتصادى)**: والتى تقوم على اعتبارات اقتصادية خاصة على ضرورة السماح بالتجارة الحرة وهى رؤية بريطانيا بالأساس التى لها تأثير على دول الشمال خاصة أن البناء الأوروبى تأسس فى البداية على إنجازات اقتصادية خاصة على إنشاء السوق الموحدة ،وهذه الرؤية تنظر بتشكك إلى فكرة أوروبا السياسية التى قد يتطلب تخليا عن السيادة لصالح الاتحاد- لقد حاربت المملكة المتحدة السياسات المشتركة شديدة الاندماجية (السياسة الزراعية المشتركة PAC) وقد اعترضت على السياسات الفيدرالية ورفضت الدخول فى منطقة اليورو واتفاقية شنجن وهى شديدة الحذر من الدستور الأوربى[1].

ب- **الرؤية الألمانية أو أوروبا الفيدرالية**: ترى أوروبا كدولة فيدرالية (اتحادية) وقد تأسس هذا المفهوم على فكرتى المواطنة والاستقرار- وأن أوروبا يجب أن تجمع مجتمعات متضامنة توحد مصيرها لا من أجل تطوير قوتها ولكن من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادى والمالى والسياسى والاجتماعى والبيئى وهذه الرؤية مستبعدة على المدى القصير وهذه الرؤية تدعو إلى التعاون بين الاتحاد والدول مستوحى من التجربة الألمانية (الفيدرالية التعاونية) وتهتم هذه الرؤية بضرورة وضع دستور أوروبى موحد.

جـ- **الرؤية الفرنسية**: أوروبا اتحاد فيدرالى لدول قومية وهى تقوم على مفهوم الفيدرالية البين حكومية أى الاندماج بشرط ألا يؤدى إلى اختفاء الدول وهى رؤية تؤيدها إسبانيا ومعظم أنصار أوروبا الموحدة المعتدلية فهى ترى أن أوروبا لا يجب أن تكون فقط سوقا أو منطقة تجارة حرة ،بل يجب أن تكون فى الوقت نفسه ساحة اقتصادية موحدة ومحمية من تهديدات العولمة الخارجية وسياسة خارجية ودفاعية موحدة. وهذه الرؤية تشتمل على تناقض لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه بالاندماج الأوروبى شبه فيدرالى لا ترغب فى رؤية الدول تذوب داخل الاتحاد ونلاحظ أن هذا المفهوم القائم على الاندماج/ التعاون هو أساس البناء الأوروبى

(١) جان ماركو، أى مستقبل لأوروبا، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

المعاصر والذى هو فى النهاية فرج لـطريقة«جون مونيه» والإرث الديجولى.

د- إجمالى الرؤى السابقة لمستقبل الاتحاد الأوروبى:

(١) **الرؤية الأولى:** يروجها«الفيدراليون» ويشيرون إلى الدستور باعتباره خطوة ضرورية نحو اتحاد فيدرالى أوروبى. ومن رواد هذه الرؤيـة العـالم السياسـى البريطـانى جلين مورجان أن المفهوم القومى للأمن الأوروبى الشامل يتطلـب أيضـا إنشـاء دولـة واحدة تشمل أوروبا بالكامل. وان اعتماد النخبة الأوروبيـة إسـتراتيجيا عـلى الولايـات المتحدة الأمريكية يشكل تصرفا غير مسئول وان الاتحـاد الأوروبـى القـومى و وحـدة القادرة على«إنقاذ النموذج الاجتماعى الأوروبى».

(٢) **الرؤية الثانية:** تقوم على أساس بنـاء اتحـاد تـتلخص وظيفتـه الأساسـية فى السماح بالتنوع والاختلاف وتسعى هـذه الرؤيـة إلى تحويـل أوروبـا إلى« مجتمـع متنوع» وفى هذا الإطار أشارت المستشارة الألمانية ميركل إلى أن الدستور الموحد للاتحاد الأوروبى لا يعنى أنه سيكون هناك دولة أوروبية فيدرالية.

(٣) **الرؤية الثالثة:** تقوم على أساس بقاء الاتحاد الأوروبـى فى صـورته الحاليـة التى تمثلها العاصمة (بروكسل) وهى ليست أكثر من مجرد جهة تنظيمية ويضيف أنصار هذا الاتجاه أنه فى ضوء غياب سياسة موحدة فإن الالتـزام برؤيـة براجماتيـة عملية للاتحاد كشكل من أشكال«الكومنولث» يعد البديل الأكثر واقعية.

التحديات التى تواجه الاتحاد الأوروبى:

بصرف النظر عن الصيغة المحتملة للاتحاد الأوروبى خـلال الفتـرة القادمـة، وخاصـة بعـد أن يتبنـى القـادة الأوروبيـون المعاهـدة البديلـة للدسـتور- يـرى المراقبون أن الاتحاد الأوروبى سوف يواجه عـدد مـن التحـديات خـلال الفتـرة المقبلة وهى كالتالى:

أ- **إشكاليات ثنائية التعميق والتوسع:** وهـى إشـكاليات مسـتمرة وضـاغطة بثقلها مع كل توسع أوروبى جديد، فقد شهد الاتحـاد الأوروبـى حتـى الآن سـتة

توسعات فى أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٨١، ١٩٩٣، ٢٠٠٤، ١٩٩٥، وأخيرا ٢٠٠٧م بانضمام بلغاريا ورومانيا، ولا تزال هناك لائحة مفتوحة ويرى البعض أن الاتحاد الأوروبى قد يشرع خلال العقد القادم فى توسيع آخر مجددا لضم دول البلقان الأوروبية، فالاتحاد يصبو إلى تطوير علاقاته مع أوكرانيا ومولدافيا وروسيا البيضاء سعيا لتشجيع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتفكير فى طرح مبادرات جديدة لهذا الغرض ويطرح هذا التوسع إشكاليات عديدة تواجه الاتحاد الأوروبى فهناك الإشكالية الاقتصادية التى قد تؤدى إلى تحويل أوروبا من مجرد منطقة تبادل حر فقط إلى أن تكون فاعلا اقتصاديا أو سياسيا، كما أن لهذا التوسع تكاليف باهظة (فعلى سبيل المثال يذكر أن أسبانيا قد حظيت بمساعدات قيمتها ١٩٠ مليار دولار منذ أن انضمت للاتحاد عام ١٩٨٥م من أجل إحداث نوع من التوافق مع ما عرف بالخط المتوسط للاقتصادات الأوروبية للدول الأعضاء)[١] كما بلغت تكلفة انضمام الأعضاء العشرة (بولندا- المجر- التشيك- سلوفاكيا- سلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وأستونيا وقبرص ومالطة) إلى الاتحاد ٤٠.٧ مليار يورو للفترة ما بين ٢٠٠٤- ٢٠٠٦م[٢] ومن ناحية أخرى تطرح إشكاليات التعمق والتوسع الأفق الإستراتيجية والثقافى لأوروبا حيث تبرز قضية الهوية الثقافية الدينية ولو بشكل غير مباشر عندما تطرح قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى.

ب- **إشكاليات صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:** يرى المراقبون أن بلورة قوة اقتصادية أوروبية لا تكون كافية إذا لم يواكب ذلك القدرة على التصرف كطرف سياسى إستراتيجى على الصعيد الدولى وفى هذا الصدد تبدو إشكاليات صياغة العلاقة مع واشنطن على نحو يتيح للجانب الأوروبى أن يكون له دور مستقل نسبا فى الشئون الدولية وتبدو هذه الإشكاليات فى ظل عدة معطيات منها أن أوروبا تعتبر نفسها مدينة فى تحررها وانطلاقتها الأساسية للولايات المتحدة

(١) ناصف متى، أوروبا دروس وتحديات، صحيفة البيان الإماراتية، ١/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبى.. وإعادة النظر فى عملية التوسيع، صحيفة الاتحاد الإماراتية ١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

بعد الحرب العالمية الثانية وأن الكثير من الأوروبيين يقرون بالدور الأمريكى فى الانتهاء من الثنائية القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتى وتحرير أوروبا- وكذلك أن أكثر الدول الجديدة فى الاتحاد الأوروبى ذات علاقة إستراتيجية خاصة مع الولايات المتحدة كل هذه الأمور تزيد تعقيدات صياغة العلاقة مع واشنطن خاصة فى ظل رفض الأخيرة مشاركة الأوروبيين فى صنع الأجندة الدولية فى الوقت الذى تبدو فيه أوروبا غير قادرة على بلورة موقف موحد يخدم مصالحها[1].

جـ- **إشكاليات بناء قوة أوروبية مستقلة:** بعد سقوط حلف وارسو، دعت الولايات المتحدة على قيام نظام عالمى جديد تقوم فيه بدور المهيمن، وبدأت البعض ينظر إلى حلف الناتو كأداة للسيطرة الأمريكية على أوروبا فسعت بعض دول أوروبا لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسى ولكن كان للرئيس الأمريكى جورج بوش موقفا حازما فى وجه هذا الطموح الأوروبى، مما جعل الكثير من دولة تتراجع، وسعت فرنسا لتحقيق استقلال أوروبى يحقق توازنا ضمن حلف شمال الأطلنطى فتم إنشاء القوة الأوروبية بتعاون كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا ولكسمبورج، ثم تم إنشاء القوى الأوروبية البحرية وبقت هذه القوة محدودة الإمكانيات لا تحقق توزنا مع الولايات المتحدة نظرا لعدم إجماع دول أوروبا عليها، ومؤخرا دعت المستشارة (ميركل) إلى تأسيس جيش مشترك للدول الأوروبية الأعضاء خلال السنوات الخمسية المقبلة. وقد شكلت قوة أوروبية من حوالى ٦٠ ألف جندى، وهى وحدات خفيفة الحركة للتدخل السريع- ويرى المراقبون أنه مازال أمام الاتحاد الأوروبى طريق طويل للوصول إلى جيش موحد وأن هناك عقبات عديدة تعترض سبيله وتتمثل أولى العقبات غياب الوحدة السياسية.

رؤية حول المستقبل الاتحاد الأوروبي:[*]

أ- أن الدول الأوروبية لديها رغبة فى وضع اللبنات الأولى لمرحلة التكامل

(١) باتريك سيل، الاتحاد الأوروبى وتحديات ٢٠٠٧، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١/ ١/ ٢٠٠٧.

(*) الاتحاد من أجل المتوسط- ناصر حناوى- مرجع سابق.

السياسى خاصة بعد نجاح فى الجوانب الاقتصادية، وكان الأمل معقودًا على الدستور الأوروبى الموحد إلا أن الرفض الشعبى فى فرنسا وهولندا للدستور الموحد ليس إلا أزمة عابرة لمسيرة الوحدة حيث تعرضت هذه المسيرة لعثرات كثيرة من هذا الرفض كالحربين العالميتين الأولى والثانية ومن ثم لم يكن رفض الدستور الأوروبى الموحد أزمة حقيقية، وإنما بمثابة مراجعة ميكانزمات التحرك فى المرحلة المقبلة لمسيرة الاتحاد من هنا جاءت المعاهدة البديلة للاتحاد الأوروبى.

ب- على الرغم من أن هذه المعاهدة البديلة هى أقل طموحا من الدستور الأوروبى بالنظر إلى بعض التنازلات التى تضمنتها لصالح بعض الدول التى كان لها تحفظات معينة إلا أنها مع ذلك مثلث درسا مهما فى التجارب الوحدوية يجب على الدول العربية الاستفادة منه وهى درس مفاده أن التركيز على عوامل التوافق والتوحد لا يكفى لتامين الوحدة إذا لم يتم الاهتمام الكافى للعوامل التى تعرقل الوحدة.

جـ- رغم هذه المعاهدة البديلة التى توصل إليها القادة الأوروبيون فإنه ما زال هناك تحديات عديدة تواجه مستقبل الاتحاد بعضها داخلى مثل الهجرة، واندماج اقتصاديات الدول الجديدة إلا أن أغلبها يتمثل فى تحديات خارجية تشمل إشكالية توسيع الاتحاد ودخول دول جديدة أقل من حيث المستوى الاقتصادى ومختلفة من حيث الهوية الثقافية بالإضافة إلى إشكالية صياغة سياسة خارجية ودفاعية موحدة وصياغة العلاقة مع أمريكا فى المستقبل.

خلاصة

التوجه العربى نحو تفعيل التعاون مع الاتحاد الأوروبى لا يزال ينقصه التعاون والتنسيق الجماعى فالاتحاد الأوروبى يتعامل مع الدول العربية فرادى رغم الأدوات الإستراتيجية الهامة التى تملكها الدول العربية كالنفط والموقع الجيوإستراتيجى، بالإضافة إلى رؤوس الأموال العربية الهائلة التى تحتاجها الدول الأوروبية لإقامة المشروعات المشتركة- على الجانب الآخر تحتاج الدول العربية إلى التكنولوجيا الأوروبية- وبرامج التدريب والتعليم والتجارب الأوروبية التنموية وهذه المصالح تتسع فى السنوات القادمة مع اتساع حجم الاتحاد الأوروبى وزيادة أعضائه وطرح

أطر مؤسسية جديدة (الاتحاد من أجل المتوسط).

جاءت المشاركة الأوروبية المتوسطية أو ما يسمى بإعلان برشلونة ١٩٩٥م تتويجا لجهود أوروبية لإعادة صياغة العلاقات العربية- الأوروبية بعد زيادة المصالح بين الجانبين وتعفير النظام العالمى وحاجة الطرفين لتفعيل الجوانب السياسية والأمنية والجوانب الاقتصادية والتجارية، والتعاون الثقافى وحوار الحضارات وتنمية الموارد البشرية والاهتمام الشديد بمعالجة ظاهرة التطرف والإرهاب خاصة بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م.

جاءت مبادرة الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى لإنشاء« الاتحاد من أجل المتوسط» لتضع إطارا جديدا لتطوير مسار برشلونة بعدما تعرض للتعثر ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، وضم التحاد حوالى ٤٣ دولة عضو يشمل ٢٧ دولة فى التحاد الأوروبى بالإضافة إلى ١٠ دول من جنوب المتوسط علاوة على السلطة الفلسطينية وألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وموناكو ومونتيجرو، وهذا الاتحاد آثار الجدل والنقاش واختلفت الآراء حول فاعليته وعموما فإن الجانبين يحاولان من خلال الجهود التى ظهرت فى القمة الأولى من الاتحاد (١٣ يوليو ٢٠٠٨م- واجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء ٤،٣ من نوفمبر ٢٠٠٨م) أن هناك رغبة فى إرادة سياسية واضحة لتحقيق الأهداف الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط خاصة ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والأمن الغذائى وتأمين الطاقة والدور السياسى الأوروبى فى قضية الصراع العربى- الإسرائيلى والتأكيد على قرارات الشرعية الدولية.

* الأورومتوسيطة من مرسيليا إلى برشلونة :

ثمة من يعتقد بأن عملية التعاون الأورومتوسطى قد لفظت أنفاسها فى اجتماعات برشلونة التى انعقدت بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على انطلاقتها الأولى...

..وقد يرى البعض أن هذا الاعتقاد لا يخلو من شطط وتجنى على الحقائق لأن عملية برشلونة رغم كافة العقبات والمثبطات لا تزال قائمة وتتوالى اجتماعاتها

سواء على مستوى وزارى أو فنى (تقنى) أو رئاسى، وأجندتها متخمة بالقضايا.. فضلاً عن أن هناك إنجازات بالفعل تحققت ليس أقلها بالطبع برنامج ميدا بمراحله المختلفة... وكذلك الدعم المالى الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى - بشكل أو بآخر - للسلطة الفلسطينية...

... ولكى نقترب بأحكامنا -على هذه العملية- من مواقع الموضوعية العلمية، سيكون من الأجدى أن نتوقف أمام لحظتين مهمتين فى مسيرة التعاون الأورومتوسطى الأولى فى عام (٢٠٠٠) حيث انعقد مؤتمر مرسيليا بمناسبة مرور خمس سنوات على عملية برشلونة - وظهرت فيه بوضوح الاختلافات فى الرؤى بين الجانبين العربى والأوروبى وتحدثت فيه أوروبا -لأول مرة عن الفصل بين عملية التعاون الأورومتوسطى- وبين عملية السلام فى الشرق الأوسط.. وهو ما اعتبره الطرف العربى خروجاً على مضامين إعلان برشلونة الذى يؤكد الصلة الوثيقة بين العمليتين (عملية برشلونة، وعملية السلام) انطلاقاً من أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن حوض البحر المتوسط وأوروبا.

.. أما اللحظة الثانية فهى المؤتمر الذى شهدته برشلونة (مؤخراً) بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على التعاون الأورومتوسطى، والذى تكشفت فيه حقائق يعتبرها البعض تفريغاً لعملية برشلونة من محتواها التضامنى لتصبح مجرد دائرة تناقش قضايا أهل الشمال وتقدم كافة الضمانات لتوفر الأمن والاستقرار للدول المشاطئة للبحر شمالاً دون أن تأبه بالجنوبيين!

* اللحظة الأولى: اجتماعات مرسيليا (٢٠٠٠):

كانت اجتماعات مرسيليا فرصة مواتية لكى يعلن وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء فى عملية برشلونة أن الموقف الأوروبى من عملية السلام هو موقف «جد متواضع» فأقصى ما توصل إليه الأوروبيون فى «قمة بياريتز» قبلاً التى عقدت فى جنوب شرق فرنسا هو توجيه الإسرائيليين والفلسطينيين لوقف أعمال العنف.

ثم قبل ذلك وبعده، لم تأخذ أوروبا موقفاً حاسماً مما يحدث فى الأراضى

الفلسطينية من مواجهات غير متكافئة بين قوات الجيش الإسرائيلى المدججة بالسلاح، وبين الشباب والأطفال الفلسطينيين الذين يدافعون عن حقوقهم بالحجارة! ولذلك طالب الوزراء العرب بضرورة أن يكون هناك موقف أوروبى أكثر قوة ووضوحاً من عملية السلام يتماشى مع روح برشلونة.. بمعنى آخر لقد نجح الوزراء العرب فى توظيف مناسبة عقد اجتماعات مرسيليا الأورومتوسطية ليعربوا فيها عن استيائهم من مجمل المواقف الأوروبية سواء من عملية السلام أو من أحداث العنف المتفاقمة فى الأرضى الفلسطينية، فتساءل السيد عمرو موسى (وزير خارجية مصر) قائلاً: أين هو الموقف الأوروبى من أحداث الشرق الأوسط؟ وأضاف: أن هناك علامات استفهام حول الدور الأوروبى، ونحن -فى مصر والعالم العربى- لسناء سعداء بالموقف الأوروبى الراهن!

وبذكائه المعروف نجح وزير الخارجية المصرى فى أن يستغل غياب وزيرى خارجيتى سوريا ولبنان لدعم وجهة النظر العربية عندما قال: نحن نتفهم منطق هذا الغياب ونأمل أن تكون الرسالة التى يودان إرسالها إلى أوروبا قد وصلت بالفعل ومضمونها أنهما يحتجان على (عدم جدية) الدور الأوروبى من مجمل أحداث الشرق الأوسط لأننا أصبحنا فى وقت يصعب فيه التزام الحياد إزاء هذا العدوان، لأن هذا الحياد يساوى بين المعتدى والضحية وبين الشعب المحتل، وقوة الاحتلال.

ولقد كانت اجتماعات مرسيليا -أيضاً- فرصة للرد على الأوروبيين بأن التخاذل جاء من جانبهم وليس من الجانب العربى.. فقمة شرم الشيخ كانت قد أفردت مساحة كبيرة للطرف الأوروبى عندما اشترطت الحضور الأوروبى ممثلاً فى خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى، وميجيل موراتينوس الموفد الأوروبى الخاص لعملية السلام وقتئذ .. وهو ما يعنى أن حجة أوروبا فى أنها لم تدع إلى الحضور أو إلى أن تلعب دوراً فى عملية السلام، هى حجة واهية لا أسانيد لها.

المعروف أن الأوروبيين يعلنون دائماً -وهو ما تكرر أيضاً فى اجتماعات

مرسيليا- إنهم يودون أن يلعبوا دوراً أكبر فى الشرق الأوسط، لكن الدعوة لم تأتهم إلا من الجانب العربى، وها هم لا يزالون ينتظرون الدعوة من الإسرائيليين والفلسطينيين، ثم أنهم لا يمكن أن يحلوا محل الولايات المتحدة!

والحق أن أوروبا ليست على حق فيما تردده فى هذا الخصوص لأنها تعلم جيداً أن العرب والفلسطينيين يرحبون بدور أوروبى أكثر قوة ووضوحاً فى عملية السلام برمتها ولعل قمة شرم الشيخ التى أصر فيها الفلسطينيون على الحضور الأوروبى هو أكبر دليل على ذلك. اللافت للنظر أن الموقف الأوروبى الفعلى يتأرجح بين عدة مواقع، الموقع الأول هو «الموقف الباهت» الذى عبر عنه فى اجتماعات مرسيليا وزير خارجية ألمانيا عندما قال : إن أوروبا لا تتخذ موقفاً محايداً وإنما هى تدعم الحقوق المشروعة للطرفين!.

وهى عبارة غير دقيقة لأن دعم الطرفين المتنازعين حقاً، هو موقف محايد محض وهذا هو ما تفعله أوروبا بحسب قول الوزير الألمانى. وامتداداً لنفس الفكرة السابقة يصرح لامبرتو دينى وزير خارجية إيطاليا قائلاً: إن القيام بدور يتطلب موافقة الطرفين، ولم تأتنا الدعوة إلا من طرف واحد!.

الموقع الثانى هو ما روج له وزير خارجية فرنسا فى محاولته إثناء عزم الأطراف العربية المشاركة فى إعلان برشلونة عن عدم الحضور عندما شدد على أهمية بحث التعاون الأورومتوسطى بشكل مستقل عن تقلبات عملية السلام فى الشرق الوسط.. وأن عملية برشلونة لا تأتى فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التى دعت قمة القاهرة إلى مقاطعتها، وإنما هى أداة لخلق آليات للتنمية والسلم حول المتوسط الذى يعيش فيه العرب والأوروبيون .

وهذه المعانى ذاتها ألح عليها خافيير سولانا الممثل الأعلى السابق للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى فى أكثر من مناسبة فها هو يكتب قبيل عقد اجتماعات مرسيليا بيومين معترفاً بوجود صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة تبين إلى أى حد يصعب

الحديث عن التعاون الشامل عندما تسيل الدماء ولا يتحقق السلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه (على حد قوله).

ويضيف خافيير سولانا قائلاً: إنه ينادى بالعودة إلى طريق السلام ولكن ليس فى إطار مؤتمرات الأورومتوسطية، لأن هناك أطراً وأماكن أخرى يمكن أن تفعل ذلك.

ما يقوله خافيير سولانا يصب -كما سبق أن ذكرنا- فى نفس النهر الذى يصب فيه قول وزير الخارجية الفرنسى وقتئذ (هوبير فيدرين) وهو أن الأورومتوسطية ينبغى أن تكون شيئاً آخر مستقلاً عن عملية السلام.

وفى تقديرنا فإن هذا الأمر خطير للغاية لأنه يكشف أن السياسة الخارجية الأوروبية ليست موحدة فيما يتعلق بأحداث الشرق الأوسط. فمثلاً إعلان برشلونة الذى يعتبر نقطة الانطلاق الأولى للسياسة الاورومتوسطية كان قد أشار فى نصوصه إلى عملية مدريد (عام ١٩٩١) وإلى الارتباط الوثيق بين العمليتين (عملية برشلونة وعملية مدريد) بل أن دولة أوروبية كبرى فى الاتحاد الأوروبى هى أسبانيا تؤكد أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن البحر المتوسط وأوروبا، ونؤكد على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية -السيد ميجيل نادال- أن تعميق روح برشلونة بما يعينه من روح تعاون فى مختلف المجالات يستلزم إزالة معوقات السلام فى منطقة الشرق الأوسط حتى يتسنى عقد الاتفاقات الثنائية (والمتعددة الأطراف) بين دول ضفتى البحر المتوسط.

ويعترف نفس المسؤول الأسبانى بأن أوروبا لم تلعب بعد الدور الذى كان منتظراً منها وعليها أن تقوم بذلك لأن لها علاقات طيبة -بحسب قوله- مع جميع الأطراف، ولديها قدرات، ومصداقية لكى تدير حواراً لبناء السلام.

الخطير فى الأمر، وهو ما كشفته اجتماعات مرسيليا أيضاً هو أن قضايا حوض البحر المتوسط قد تراجعت على أجندة عدد من الدول الأوروبية، صحيح أن أسبانيا صاحبة متوسطية للاتحاد الأوروبى -لكن دولا أخرى- ترى أن اهتمامها فى المرحلة المقبلة سيكون منصرفاً إلى مناطق أخرى غير حوض البحر المتوسط.

لكن رغم ذلك يبقى اقتناع لدى دول مثل فرنسا وإسبانيا بأن منطقة المتوسط هى المنطقة المرهون بها تقدم ورقى دولها سواء فى الشمال أو الجنوب. وأن هذا البحر - الأبيض المتوسط - ينبغى أن يكون عامل صلة أكثر من كونه عامل فصل.. وربما لهذا السبب يرى نفر من قادة أوروبا أن عملية برشلونة هى عملية تأسست لكى تعيش طويلا.. صحيح أحداث العنف فى الشرق الأوسط تضع العراقيل أمامها، لكن السلام لابد أن يحل إن آجلا أو عاجلاً، ومن ثم لابد من مواصلة بناء روح برشلونة لأنها هى الأبقى.

روح برشلونة فى مأزق :

ويرى المراقبون أن اجتماعات مرسيليا الأخيرة جعلت أوروبا تفتح أعينها على «حقيقة مؤلمة» هى أن الشركاء فى جنوب المتوسط ليسوا سعداء بموقفهم المحايد والغريب من أحداث تصب الزيت على النار وتحرق كل ما تم إنجازه ليس فى طريق السلام فى الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً فى طريق التعاون الأورومتوسطى، مما جعلها تعيد حساباتها مع ذاتها وتؤكد مجدداً تمسكها بروح برشلونة وتعميق هذه الروح لكى تكون (صمام السلام) والأمن فى دول شمال وجنوب المتوسط بما فيها منطقة الشرق الأوسط، كما كشفت هذه الاجتماعات أن الطرف الإسرائيلى، وليس العرب أو الفلسطينيين هو الذى يرفض بقوة أن يكون لأوروبا دور فى عملية السلام، ولقد كان وزير خارجية إسرائيل صريحاً إلى حد الفجاجة عندما قال في مرسيليا إن أوروبا لا مكان لها، وأن عملية السلام لا ترعاها سوى دولة واحدة هى أمريكا.

ولعل الأوربيين لم ينسوا بعد الفكرة التى طرحتها إسرائيل وأمريكا فى أوائل عام ١٩٩٥، والخاصة بإنشاء بنك إقليمى للتنمية ناقشها مؤتمر عمان بالأردن، وكانت تهدف إلى خلع أوروبا من المنطقة والحيلولة دون استثمارها بتمويل السلام..

.. ويبدو فى رأى المراقبين أن هذا الحياد غير المبرر من جانب الأوروبيين إزاء أحداث العنف الدامية فى الأراضى الفلسطينية هو الذى جعل البيان الختامى لاجتماعات مرسيليا يتضمن التعبير عن قلق أوروبا من ارتفاع عدد القتلى المدنيين، والمطالبة بتوضيحات حول تطبيق ما تم الاتفاق عليه فى شرم الشيخ، ثم فى اجتماعات

وزراء الخارجية الأوربيين، فى بروكسل صدر بيان آخر يطالب إسرائيل بوقف العنف، وبرفع الحظر المالى المفروض على السلطة الفلسطينية، ثم سرعة تنفيذ الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف أسباب تفشى العنف.

*** حياد أوروبى غير مبرر :**

لكن للإنصاف، يجب أن نعترف بأن موقفاً كهذا لا يرقى إلى المستوى المرجو من أوروبا، لاسيما أن إسرائيل تصم آذانها وتواصل ضرباتها الإجرامية بالدبابات كما حدث فى بلدة (دير بلح).

وقد يكون من الصواب القول أن أوروبا باتت بعد افتضاح أمر حيادها غير المبرر فى اجتماعات مرسيليا –فى موقف لا تحسد عليه، فهى فى نظر شركائها فى جنوب المتوسط أضعف من أن يضعوا فيها آمالهم الكبار..ثم هى مطلوب منها أن تنقذ عملية برشلونة بأقصى سرعة حتى لا تلحق بالمبادرات التى سبقتها فى هذا المضمار.

مثل مبادرة الأمن والتعاون فى المتوسط التى تأسست على ثلاث ركائز هى: الأمن والاقتصاد، والبعد الإنسانى، لكنها لم تحقق إلا نجاحاً ضئيلاً.

ثم هناك التحدى الأكبر وهو أن تخرج أوروبا من عباءة أمريكا، وان تتمرد أوروبا على الدور الذى رسمته لها السياسة الأمريكية والذى لا يخرج عن كونها المنفذ للدبلوماسية الأمريكية، فأمريكا تصنع حرباً هنا، وسلاماً هناك، ومطلوب من أوروبا أن تدفع فاتورة الحساب للنشاط العسكرى والدبلوماسى الأمريكى.

ولأن السياسة الأورومتوسطية التى يجسدها (إعلان برشلونة) هى طوق النجاة من هذا الواقع الصعب، فعلى أوروبا أن تسابق الزمن لكى تسير فى طريق سياستها الاورومتوسطية. خصوصاً بعد أن بات واضحاً من اجتماعات مرسيليا – أن الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط هما بداية هذا الطريق.

اللحظة الثانية : قمة برشلونة (٢٠٠٥) :

.. بداية لابد من الاعتراف بأن هذه السنوات العشر لم تكن «عسلاً مصفى» بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فحصادها النهائى يقترب بنا من «حدود الإحباط» إذا

وضعنا فى الاعتبار سقف الطموح الذى رفعناه -جميعاً- فوق رؤوسنا عند انطلاق هذا المسار الأورومتوسطى فى نوفمبر عام ١٩٩٥، الذى كان يتطلع إلى اعتماد اتفاقيات مشاركة مع أهل الجنوب، وإقامة منطقة تجارة حرة فى موعد أقصاه ٢٠١٠ والمساهمة فى دعم تحرير اقتصاد هذه الدول وملاءمته مع الاقتصاد العالمى.

صحيح أن نهر العلاقات السياسية والاقتصادية (العالمية) قد جرت فيه مياه كثيرة واستقطبت الاهتمام متغيرات وأحداث متوسطية و(أوروبية) وحثت -فى معظم الأحيان- على إعادة النظر والتقويم لجملة من الاتفاقات تأتى -على رأسها- بلا شك اتفاقية التعاون الأورومتوسطى.

فالاتحاد الأوروبى الذى وقع الاتفاقية فى برشلونة قبل عشر سنوات كان أعضاؤه (١٥ دولة فقط) بينما هم اليوم ٢٥، ولم تكن سماؤه ملبدة كما هو حالة اليوم بعد أن قالت فرنسا وهولندا «لا» للدستور الأوروبى.

ولعل وزير المالية الفرنسى السابق (دومينيك شتراوس) لم يكن يمزح عندما قال: أن الشكوك لا تثور اليوم فقط حول فعالية اتفاقية انشراكة الأورومتوسطية وإنما أيضاً حول جدوى الاتحاد الأوروبى وقدرته على البقاء! ومما يزيد من مساحة هذه الشكوك -فى الواقع- أن الأوربيين قد عبثوا- بشكل ما- فى بنود هذه الاتفاقية خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية فاستبدلوا عبارات التنمية والتحديث والديموقراطية بمفاهيم تدور جميعها حول الهاجس الأمنى، ومكافحة الإرهاب، والهجرة السرية التى تمثل صداعاً مزمناً فى رأس أوروبا.. ووقعوا فى خطأ وقع فيه الآخرون وهو اختزال مشكلات العالم فى مشكلة واحدة هى الإرهاب! .. ولابد أن نسارع بالقول: إننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذى أصبح أخطبوطاً يهدد الجميع، ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادى والمبادلات التجارية (بين الفصاءين العربى والأوروبى) والذى تلح عليه عملية برشلونة (من الألف حتى الياء) إلى سقف التعاون الأمنى. ولا شك أن هذا الإجراء من جانب أوروبا -لا يخرج فقط بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة سلفاً (ومن ثم يضرب عملية برشلونة فى ركائزها الأساسية) ولكن عن مبرر وجوده.. الشىء الآخر الذى يلقى بظلال كثيفة على مسار برشلونة أنه -

عملياً وبعد ١٠ سنوات من انطلاقه- لم يتمخض إلا عن فأر صغير ينظر إليه أهل الجنوب شذراً، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط سوى على ١٪ من إجمالى ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبى من استثمارات وهو نحو٩٪ وأن تستأثر إسرائيل وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥٪ من الاستثمارات الأوروبية الخارجية فى عام ٢٠٠٤، أما المفارقة الغريبة التى ليس بوسع أحد إخفاؤها فهى أن مجموع ما حصلت عليه الدول المتوسطية الجنوبية من هذه الاستثمارات يوازى ما حصلت عليه دولة واحدة من شرق أوروبا هى «بولندا»!! وهو ما دفع أحد القادة العرب إلى الإشارة إلى أنه قرأ بنود اتفاقية الشركة الأورومتوسطية بندا، بندا، ولثلاث مرات متتالية غير أنه اكتشف أن الأوربيين يطلبون«كل شىء» ولا يلتزمون فى المقابل «بشىء»!

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الأوربيين أنفسهم يعترفون بضعف وهزال ما تحقق فى السنوات العشر الماضية، لكنهم فى معرض التشخيص ومعرفة الأسباب ألقوا بالمسؤولية كاملة على الدول المتوسطية العربية، فاتهموها بغياب الإرادة السياسية التى لم تتمكن -حتى الآن- من تحقيق الإصلاحات المطلوبة. فضلاً عن ضعف المبادلات التجارية الإقليمية بين دول جنوب المتوسط. الحق إن هذا الكلام الأوروبى مردود عليه لأن حصاد أوروبا من مسار برشلونة (وفير) وليس بوسع أحد إنكاره وهو ما يبرهن مجدداً على زيف ما يقال عن الشراكة العادلة التى تربط بين الفضاءين المتوسطين شمالاً وجنوباً.. فالسوق الجنوبية مفتوحة أمام سيل المنتجات الأوروبية، واستفادة أهل الشمال من العمالة الرخيصة، وخفض نفقات الإنتاج والنقل والجمارك مضمون (ومؤكد) ناهيك عن استفادتهم المباشرة من توافر البيئة المستقرة للاستثمار.. وكانت صرخات عالية قد شقت عنان السماء تحذر من أن عدم عدالة هذا المسار والاستمرار فى اتباع سياسات منحازة لأهل الشمال على حساب أهل الجنوب سوف يجعل برشلونة (الفكرة والمشروع) تلفظ أنفاسها وليس أدل على ذلك من ظهور مسارات بديلة ومنافسة مثل مسار ٥+٥ بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا (من دول الشمال) وتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا (من دول الجنوب)..

والذى اعترفت أوروبا بأنها لجأت إلى إحيائه مجدداً بعد تعثر مسار برشلونة الأورومتوسطى.. ويجب ألا ننسى أن هناك مسارات أخرى بزغ نجمها فى العامين الآخرين مثل اتفاقيات مناطق التبادل الحر سواء بين الأردن وأمريكا، أو بين المغرب وأمريكا، ناهيك عن تحمس دول أنجلو ساكسونية لفكرة إنشاء صندوق لتنمية الاستثمارات فى الدول المتوسطية العربية.

وللإنصاف يجب أن نشير إلى طوباوية مسار برشلونة منذ البدء والذى وضع آمالاً كباراً على إقامة منطقة للتجارة الحرة تجمع بين الفضاءين المتوسطين شمالاً، وجنوباً ومتناسياً أنه لن يكون بمقدور دول الشمال زيادة صادراتها (بنسبة فائقة) إلى دول الجنوب لعدم توافر الموارد المالية اللازمة لزيادة الواردات من أوروبا.

الشئ الثانى الذى يضعف مسار برشلونة منذ البداية هو أن إقامة منطقة التجارة الحرة سوف يؤدى حتماً إلى تراجع دخل دول الجنوب من عائدات الرسوم الجمركية.

وإذا علمنا أن هذه الرسوم تلعب دوراً بارزاً فى ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ومصادر دخلها لأدركنا على الفور كم «الشوك» الذى تقدمه برشلونة لأهل الجنوب.. ناهيك عن أن هذه الاتفاقية لم تحسن إدراك الأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية السائدة فى كل دولة من دول الجنوب، كما تجاهلت -حسبما يبدو- التباين الديموغرافى، واختلاف الدخل القومى والاهتمامات تجاه المجالات الإنتاجية إلى جانب الاختلافات فى إطار تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

بكلمة أخيرة: أن مسار برشلونة بصورته الحالية هو مسار غير عادل، وفى حاجة ملحة إلى التفكير فى آلية مؤسساتية لإدارته بشكل متوازن قبل أن يضمر ويلفظ «أنفاسه».